

أبناء هذه المناطق يعانون من الضائقة بنوعيتها، بدليل أن معدل الدخل السنوي للفرد لدى الكثيرين من عائلات الضفة الغربية وقطاع غزة أقل مما يحتاجه كل مواطن لتوفير المتطلبات العضوية من مأكّل ومشرب ومأوى، ولعل في ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال دلالة كافية على وجودها.

بالإضافة لهذه الضائقة المطلقة، هنالك الأثرية من أبناء وعائلات الضفة والقطاع التي تواجه مشكلة الضائقة النسبية، خاصة ونحن نواجه المجتمع الإسرائيلي في هذه البلاد وما يوفره لأعضائه من الشروط التي لا تقبل في مستواها عن أرقى المجتمعات الأوروبية. مواجهة هذا المجتمع تفرض عملاً دروباً لتقليص الفجوة الاقتصادية لكي لا نحرفنا تياراتهم وتجعل من أبناء المناطق المحتلة مصدراً للعمل الرخيص الذي يخدم الاقتصاد الإسرائيلي ويعيش على فتات موائده.

مشكلة الإسكان التي نحن بصددّها هي حصيلة سنوات عديدة من الإهمال وانعدام التخطيط السليم. ونحن نلمس أثر هذا الإهمال في عدد الوحدات السكنية الموجودة حالياً ونوعية ومستوى الخدمات التي تتوفر فيها، ونلاحظها أيضاً في درجة الازدحام فيها عن ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة، وهذه الدرجة من الازدحام المتفق عالمياً على أنها درجة الضائقة السكنية. يواجهها العمال، وهم الأكثرية، عندما يحاول أحدهم إيجاد شقة صغيرة لعائلته، فيجد أن اجرة هذه الشقة قد تزيد عن مجموع دخله الشهري.

هذه أمور أصبحت مألوفة للكثيرين، حتى أن البعض يراها حقيقة مسلماً بها ولا مجال لتغييرها وكأنها قدر لا مفر منه. وعلى ضوء هذه الحقيقة المرة وما يترتب عليها من نتائج، فإن هدف هذا البحث إعطاء صورة واضحة عن الأحوال السكنية في المناطق المحتلة، ولفت نظر المعنيين إلى ضرورة وضع الحلول المناسبة لها، لكي تتاح لأبناء هذا البلد فرصة البقاء على أرضهم. لهذا الغرض سيتم عرض أبعاد المشكلة وكيفية معالجتها وذلك بتوضيح مفهوم ومؤشرات الضائقة السكنية وما يرتبط بها من دخل، ثم ننتقل إلى تقدير عدد الوحدات السكنية المتوفرة ومقارنتها بالعدد المطلوب على ضوء المتغيرات السكانية. إن الفرق الحاصل بين الوحدات المعروضة من جهة، وتلك التي نحتاجها من جهة ثانية، يحدد حجم العجز في الوحدات، ومن ثم ننتقل إلى وضع برنامج ليسد هذا العجز خلال السنوات العشر المقبلة.

تنفيذ هذا البرنامج يتوقف على مدى ما يتوفر من وسائل لتحقيق هذه الغاية. هنا يطرح السؤال عن ماهية مشكلة الإسكان، وهل هي مشكلة الفرد أم المجتمع، وما هو مدى التزام المجتمع بإيجاد الحلول المناسبة لها؟ انطلاقاً من هذه الفلسفة، تجري دراسة نوعية الوسائل المطلوبة وحجمها لتوفير الحد الأدنى من الوحدات السكنية، وما هي الأولويات التي يجب مراعاتها عند إقامة هذه الوحدات، وأخيراً ماهي الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يجنيها المجتمع عندما يوفر الحلول السليمة لهذه المشكلة.

مؤشرات الضائقة

هنالك عدة مؤشرات يعتبر وجودها في أي مجتمع دليلاً على إحدى صور الضائقة: